

توصيات السياسات الاجتماع السابع عشر لمجموعة عمل الكومسيك للسياحة

عقدت مجموعة عمل الكومسيك للسياحة اجتماعها السابع عشر بنجاح في 23 سبتمبر 2021 في أنقرة، تركيا تحت عنوان "استراتيجيات التخفيف للسياحة في خضم كوفيد-19 في دول منظمة التعاون الإسلامي". أجرى فريق العمل للسياحة خلال الاجتماع مداوات حول استراتيجيات التخفيف. وتوصل المشاركون إلى بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات في هذا المجال.

توصية السياسة 1: تعزيز استدامة صناعة السياحة من خلال تقديم انتمانات مدعومة منخفضة التكلفة بضمان الحكومة، واستخدام أدوات مالية ومالية انتقائية بما في ذلك الإعفاءات الضريبية والخصومات، والإعانات على تكاليف مثل الإيجار والمرافق والطاقة والمياه، وتقديم إعانات للأجور كذلك كمساهمات الضمان الاجتماعي.

كان لكوفيد-19 تأثير غير مسبوق ومفاجئ وكبير على صناعة السياحة. منذ بداية الجائحة، كانت الأولوية هي سلامة الناس، وبعد ذلك أدركت الحكومات الحاجة إلى استدامة الاقتصاد ومساعدة الشركات على البقاء. توقفت الصناعة لفترة طويلة من الوقت في بداية موسم السياحة المرتفع بسبب القيود على الحدود وعمليات الإغلاق. واجهت معظم المنظمات السياحية مشكلة في التدفق النقدي في ظل عدم وجود طلب كاف ومتسق، على الرغم من التخفيض التدريجي في قيود التنقل.

تشير الأبحاث إلى أن حزم الإنفاق الأكبر خلال الفترات الأولية للجائحة ستؤدي إلى تأثيرات إيجابية أكبر على صناعة السياحة في السنوات المقبلة. بالتالي، يمكن اعتبار هذه الإعانات بمثابة استثمارات وليست ضغطاً على المالية الحكومية دون أي عائد. ولكن بطبيعة الحال، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لفعالية المساعدات وأهدافها ونوعها دون التسبب في منافسة غير عادلة.

توصية السياسة 2: تسهيل الطلب على المدى القصير من خلال تشجيع السفر المحلي، وتقديم انتمانات وقسائم للعطلات، وتمديد الإجازات المصرفية والخصومات الضريبية على خدمات السياحة المحلية، وتشجيع شراء العام المسبق لتذاكر الطيران والاجتماعات والفعاليات وخدمات الإقامة لدعم صناعة السياحة.

مع تزايد عدد اللقاحات وإجراءات السلامة، أصبحت الحكومات قادرة على التخطيط لإعادة فتح صناعة السياحة. الأولوية الآن هي بدء الافتتاح التدريجي والشروع في عمليات السياحة قبل انتهاء الموسم. يمكن اعتبار السوق المحلية بمثابة الخطوة الأولى نحو التعافي وعادة ما تعود الشريحة الأولى إلى مستويات كوفيد-19 كما أكد خبراء السياحة في منظمة التعاون الإسلامي. نظمت العديد من البلدان بالفعل حملات متنوعة لتشجيع السفر المحلي وتقوم بتقديم قسائم عطلات للسفر داخل البلد، وتمديد العطلات المصرفية، وتقديم انتمانات عطلات رخيصة، وتطبيق معدلات ضريبية مخفضة لاستهلاك الخدمات السياحية، وتوفير نفقات العطلات الخاضعة للضريبة، وحزم العطلات الملائمة لتشجيع السكان المحليين على السفر.

يمكن أن يكون تسهيل وتشجيع السياح المحليين في أوقات الانكماش الاقتصادي وأثناء التداعيات المباشرة لحدث من شأنه تعطيل عمليات السياحة العادية أداة مهمة لملء الفراغ الذي يتركه السياح الدوليون. سيكون استهداف السياح المحليين مفيداً للغاية في خضم الأزمة حيث من المرجح أن يكونوا على دراية كاملة بالوضع الحقيقي في البلاد أكثر من الغرباء. تؤكد الأدبيات كذلك أن الوجهة أكثر مرونة وتنافسية إذا كان هناك طلب محلي كافٍ.

توصية السياسة 3: تعزيز صورة السلامة للوجهات من خلال تقديم / تعزيز معايير النظافة وتوفير بروتوكولات السياحة الآمنة، وتحسين الاتصالات التسويقية والعلاقات العامة والدبلوماسية الدولية من أجل تخفيف القيود على الحدود وإنشاء ممرات سفر آمنة.

تلعب الحكومات أدواراً رئيسية في ضمان ثقة السياح والسلامة إلى جانب جاذبية الوجهة. إن توفير المعلومات والقيود الحدودية وعمليات التطهير وشهادة السياحة الآمنة وإجراءات النظافة والمراقبة والتدقيق ليست فقط أنشطة مهمة لمنع انتشار الفيروس، ولكن أيضاً يتم دعمها واستخدامها في التمييز التجاري وإعادة وضع دول منظمة التعاون الإسلامي كوجهات سياحية آمنة. في هذا الصدد، تعد الاتصالات التسويقية والعلاقات العامة والدبلوماسية أدوات مهمة لخلق صورة آمنة وبناء الثقة.

يمكن الإشارة إلى تصميم حملات تسويقية تركز على إعادة تحديد مواقع الوجهات، وتعزيز الدبلوماسية وتنظيم الرحلات التعريفية للبعثات الدبلوماسية، ومنظمي الرحلات، والصحفيين، وتقديم تأمين السفر وأنظمة الضمان، وأولويات التطعيم لموظفي السياحة، وإنشاء فقايع سفر بين البلدان على أنها تدابير ناجحة تم اتخاذها. إن بروتوكولات الصحة القطاعية في السياحة، وإطلاق حملات اتصال لدعم صورة السلامة والتعافي هي بالتالي بعض الاستراتيجيات والسياسات الفعالة.

توصية السياسة 4: تعزيز مرونة صناعة السياحة في مواجهة الأزمات من خلال استخدام التقنيات الذكية والتطبيقات والبيانات الضخمة وتخطيط السيناريو لتنظيم إعادة الفتح، والاستفادة بشكل أفضل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لتتبع الفيروس وتلويثه وتنسيق الاختبار عبر الحدود والعزل، وجمع معلومات الاتصال في الوقت الفعلي، واستخدامها لإدارة قيود السفر الفعالة وتسهيل الرقمنة والأتمتة لتقليل الاتصال البشري.

أدت التأثيرات المستمرة لكوفيد-19 والسلالات الجديدة إلى خلق بيئة غير متوقعة مع قيود الحدود المتغيرة وإجراءات الحجر الصحي. كان لهذه الاضطرابات تأثير كبير على مقدمي الخدمات السياحية. قد تقوم تحليلات البيانات الضخمة المستخدمة في تخطيط السيناريو بجمع بيانات كوفيد-19 والسفر المختلفة والتنقيب عنها وتقديم سيناريوهات مختلفة حول الحجم وأسواق المصدر والإيرادات واحتمالاتها. قد يؤدي استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي كذلك إلى تعزيز أنظمة الإنذار المبكر وفعالية استراتيجيات التعافي. لذلك، قد تصمم صناعة السياحة وأصحاب المصلحة العامة أدوات جمع البيانات والدمج والتحليل من أجل تحسين عمليات إدارة المخاطر والأزمات.

يمكن أيضاً استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعزل الفيروس وتلويثه وتعقب انتشاره بشكل فعال. سيؤدي اعتماد أنظمة التتبع والاختبار السريعة والاختبار المنسق عبر الحدود والتعقب إلى تحسين الثقة بين البلدان وإدارة أفضل لقيود السفر وتدبير الحجر الصحي. كما أن دمج جمع المعلومات وتخطيط السيناريو والبحوث وتحليل البيانات في استراتيجيات إدارة المخاطر سيسهل أيضاً اتخاذ القرار والتنوؤ. قد يؤدي إنشاء خدمات بدون لمس وتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والروبوتات والذكاء الاصطناعي إلى زيادة فعالية فقايع السفر الخالية من كوفيد-19.

توصية السياسة 5: تطوير استراتيجيات فعالة لتحويل الأزمات إلى فرص، وضمان التعافي السريع، ومعالجة المشاكل الهيكلية في صناعة السياحة من خلال الاستثمار في تجارب السياح وجودة الخدمة والقدرة التنافسية للوجهة، والتنوع في منتجات وأسواق أكثر مقاومة للأزمات مثل السياحة الإسلامية، والسياحة القائمة على الطبيعة (مثل السياحة البيئية، السياحة النهرية، سياحة المغامرات)، وتمكين إدارة الوجهات الإقليمية وتقوية التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز سلسلة القيمة السياحية، وتشجيع برامج بناء القدرات، ودعم القوى العاملة، والابتكار والتنمية المستدامة.

خلق كوفيد-19 فرصة للصناعة يمكن استخدامها لمعالجة المشاكل الهيكلية طويلة الأمد (مثل سوء إدارة الوجهة، وسوء جودة الخدمة، والموارد البشرية منخفضة المهارة، والتسربات من الاقتصادات المحلية، والانخفاض المنخفض لكل السائح، وما إلى ذلك) وتعزيز القدرة التنافسية طويلة الأجل لصناعة السياحة. بناءً على التحولات المتوقعة في قطاع السياحة، قد تقوم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتعديل استراتيجياتها وتحديد أولويات المنتجات والأسواق وفقاً للظروف الطبيعية الجديدة. أكدت الأبحاث السابقة والدراسات التجريبية المستندة إلى خبراء السياحة في منظمة التعاون الإسلامي أن السياحة القائمة على الطبيعة والسياحة الصحية أكثر مرونة وأنها ستكون أكثر شعبية. يجب أيضاً توجيه التركيز نحو أنشطة الهواء الطلق والجولات الفردية بدلاً من الجولات والأنشطة الجماعية. إلى جانب السياحة المحلية، تم تحديد دول الشرق الأوسط والخليج ودول رابطة الدول المستقلة على أنها أسواق أكثر مرونة، وبالتالي، فإن استهداف هذه الأسواق سيؤدي أيضاً إلى عائد أكثر فعالية.

توصية السياسة 6: تعزيز التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي في مجالات معايير السلامة، وأنظمة الشهادات والتدقيق المشتركة، والتطبيق العالمي للاختبار والتتبع، وتبادل البيانات المتبادلة، وفقايع السفر بين الدول الأعضاء.

على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، هناك حاجة لتصميم مسار استراتيجي للخروج من الإغلاق (المتاحف والمكتبات والفنادق والمؤتمرات والقيود الحدودية والحجر الصحي وجوازات سفر اللقاح ومتطلبات الاختبار والتعقب) وجعل إمكانية الوصول إلى وجهات منظمة التعاون الإسلامي أكثر قابلية للتنوؤ. التعاون على مستوى منظمة التعاون الإسلامي من شأنه أن يخلق معايير متنوعة بشأن السلامة، والشهادات، والتنقل، والاختبار، والتتبع، والقيود الحدودية وما إلى ذلك، مما يجعل

السياحة الدولية ضمن منظمة التعاون الإسلامي أكثر أماناً وتنبؤاً. سيؤدي هذا التعاون أيضاً إلى خلق مقياس اقتصادي لمختلف النفقات على الاختيار والتتبع أكثر من استثمار كل دولة في شهاداتها الخاصة، والتتبع، والبرمجيات، والأجهزة، وأنظمة التدقيق وما إلى ذلك.

هناك أيضاً حاجة إلى إنشاء إشارة سيمافور معيارية ضمن منظمة التعاون الإسلامي على أساس التعاون الدولي والمعايير والجهد الجماعي لتلويث آثار الأزمات. هذا مهم بشكل خاص في حالة الجائحات حيث يستجيب كل بلد بسياسة حدودية مختلفة بدلاً من استجابة موحدة يمكن التنبؤ بها. وضع معايير لإنشاء فقاعات سفر آمنة وتعزيز السفر الخالي من القيود بين دول منظمة التعاون الإسلامي، وجوازات سفر اللقاح، وأنظمة الاختبار السريع المشترك والتتبع عبر الإنترنت، والإعلان عن معايير الصحة والسلامة والنظافة المشتركة وأنظمة التدقيق للحصول على شهادة السياحة الآمنة ضمن منظمة التعاون الإسلامي، والاتفاق على إشارة سيمافور عامة وقواعد إغلاق الحدود ضمن منظمة التعاون الإسلامي من شأنه أن يخلق بيئة أكثر مصداقية ويمكن التنبؤ بها لصناعة السياحة ضمن منظمة التعاون الإسلامي وتعزيز صورة السلامة لوجهات منظمة التعاون الإسلامي.

أدوات تحقيق توصيات السياسات:

مجموعة عمل السياحة التابعة للكومسيك: وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك للمشاريع كل عام. من خلال تمويل مشروعات الكومسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف، ليتم تمويلها من خلال المنح من مكتب تنسيق الكومسيك. وفي مجال السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من تمويل مشروع الكومسيك، ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات، والبرامج التدريبية، والزيارات الدراسية، وتبادل الخبراء، وورشات العمل، وإعداد الدراسات التحليلية، وتقييم الاحتياجات والمواد والوثائق التدريبية.

منتدى سياحة القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك: في اجتماعاته المستقبلية، يمكن لمنتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك أن يتوسع في مجالات السياسات المذكورة أعلاه والمجالات الفرعية من منظور القطاع الخاص.